

المملكة المغربية



وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني

كلمة السيد الوزير

بمناسبة افتتاح اللقاء حول الحوار الترابي  
بين المغرب ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية  
بخصوص السياسات العمومية:  
الروابط الحضرية والقروية بإقليم تاونات

تاونات 14 دجنبر 2016

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة على أشرف المرسلين

- السيد عامل إقليم تاونات؛
- السيد نائب رئيس جهة فاس مكناس؛
- السيد رئيس المجلس الإقليمي؛
- السيد مستشار رئيس الحكومة المكلف بالحوار حول سياسات التنمية الترابية؛
- السيدة ممثلة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المكلفة بالحوار الترابي مع مجالس المدن والجهات؛
- السادة رؤساء المجالس الجماعية؛
- السيد المدير العام لوكالة تنمية أقاليم شمال المملكة؛
- السيدات والسادة المديرين وممثلي القطاعات الوزارية؛
- السيدات والسادة الأساتذة والباحثون؛
- السيدات والسادة ممثلي المجتمع المدني؛
- السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام؛
- أيها الحضور الكريم.

في البداية، يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد عامل إقليم تاونات على قبول تنظيم هذا الملتقى الهام بتراب هذا الإقليم العزيز وأجدد الترحاب بممثلي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على مساهمتهم من أجل عقد هذه الورشة ومواكبتهم لبلادنا في تفعيل هذا البرنامج كما أرحب بالحضور الكريم.

فكما تعلمون، وقع المغرب ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في غضون سنة 2015 على بروتوكول اتفاق بتنفيذ برنامج للشراكة يهدف إلى تعزيز وتعميق التعاون بخصوص عدة ميادين، تهم الاستثمارات والتجارة والعملة والحكامة العمومية والتنمية الترابية والجبايات والتربية والإدماج الاجتماعي والتشغيل والسياحة. كما يتوخى تشجيع انضمام المغرب إلى آليات المنظمة وتفعيل معاييرها وكذا أفضل ممارساتها بالإضافة إلى استفادة المملكة من تراكم تجارب المنظمة فيما يخص دعم وتطوير برامج الإصلاح التي دشنها المغرب في مختلف مجالات السياسات العمومية.

وقد سررت كثيرا بحضوري ومساهمتي في عدة اجتماعات خلال الأسبوع الماضي بمقر هذه المنظمة بباريس، كانت فرصة لتثمين الدور الذي لعبه المغرب منذ منحه صفة ملاحظ، وهو الوحيد الذي يحظى بهذه الصفة في العالم العربي والإسلامي والإفريقي، والذي يتطلع اليوم إلى الارتقاء إلى دور الشريك. فمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي هيئة اقتصادية دولية كبرى تضع من بين أهدافها الالتزام بدعم مشاريع النمو المستدام وإيجاد فرص للعمل، إلى جانب الحفاظ على الاستقرار المالي للبلدان الأعضاء بشكل خاص.

حضرات السيدات والسادة،

بعد تنظيم الاجتماع الأول للجنة الاستشارية المكلفة بتتبع هذا البرنامج وإعطاء انطلاقة الحوار المتعلق بموضوع الفضاءات المتروبولية، ها نحن اليوم بصدد تنظيم أولى الورشتين المتعلقةتين بمحور "الروابط الحضرية والقروية". وستشكل هذه الورشة التي نعقدتها أشغالها بإقليم تاونات لما يعرفه هذا الإقليم من تحولات سكانية واقتصادية وبيئية، فرصة لتبادل الآراء بين مختلف الفاعلين المتدخلين في تنمية هذا المجال حول المناطق القروية والمراكز الحضرية.

إننا في وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني مدركون لأوضاع المجالات القروية وما تعيشه من رهانات وتحديات. إن مواكبتنا الوثيقة لأوضاع ساكنة العالم القروي تبرز حجم الاختلالات البنيوية التي تهم العديد من المجالات كالخدمات الأساسية والبنى التحتية والتكنولوجية إلى

المرافق العمومية بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات القروية وهو ما انعكس سلباً على تنافسية الاقتصاد القروي وعلى بنياته الإنتاجية والاجتماعية وأثر بعمق في المستوى المعيشي للسكان في حين تركزت غالبية الاستثمارات العمومية في المدن.

وبالرغم من وضعية الخصاص الكبير الذي يعرفه هذا المجال وما تعيشه بعض الفئات من ساكنته من هشاشة وعزلة، إلا أن هذه الوضعية لا يمكن بأية حال أن تنفي ما حقته البرامج والمخططات في كثير من المجالات كالطرق القروية والتزود بالماء الشروب والكهربة القروية والتعليم والصحة والسياحة والصناعة التقليدية والطاقات المتجددة والحماية البيئية وخدمات القرب، وما تحقق في ميدان تنوع الأنشطة الاقتصادية الغير الفلاحية وانخراط فعاليات المجتمع المدني في المساهمة في تدبير قضايا التنمية.

وفي هذا السياق، ووعياً منها بالأهمية الاستراتيجية لتنمية المجالات القروية فقد أولت الوزارة، أهمية متميزة لدعم التنمية القروية واعتبارها إحدى أهم المكونات الأساسية لتدخلها ومواكبتها للتحويلات الكبرى التي تعرفها مختلف جهات المملكة. ولابد من الإشارة إلى أن مقارنة الوزارة لهذا الورش تنبني على نظرة شمولية لإعداد التراب الوطني تقوم على إنجاز مشاريع مندمجة تعتمد مبادئ اللإلتقائية والشراكة والتعاقد. ولهذه الغاية أعدت الوزارة منذ 2007 استراتيجية لتنمية المجالات القروية بهدف:

- تحسين مستوى استقطاب الوسط القروي عبر التركيز على تقوية التجهيزات والبنى التحتية الأساسية بغية تحسين ظروف العيش ودعم النمو الحضري الوسيط؛
- الرفع من تنافسية الاقتصاد القروي من خلال تنوع أنشطته الأساسية سعياً لتحسين مستوى تنافسية القطاع الفلاحي وتنمية الأنشطة غير الفلاحية؛
- العمل على توفير شروط الاستدامة البيئية بهدف حث كافة المتدخلين والفاعلين للمساهمة الفعالة في المحافظة على بيئة المجالات القروية وتثمين مواردها الطبيعية.

وكما يتضح من خلال الأهداف المسطرة وكذا المقاربة التي اعتمدها الوزارة في ميدان التنمية القروية، فإن هاجس الترابط وتعزيز التنسيق والتكامل بين الواسطين القروي والحضري يوجد في صلب الاستراتيجية المعتمدة. وقد تمت ترجمة ذلك في إطار البرامج والمشاريع المتعاقد بشأنها من خلال الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية كل مجال على حدة. وفي هذا الصدد لابد من التأكيد على أبعاد الشراكة التي مكنت من الجمع بين الفاعلين الممثلين للوسطين الحضري والقروي حول مجموعة من البرامج والمشاريع المشتركة.

إن تفعيل البرامج والمشاريع التي أعدتها الوزارة بشراكة مع الفاعلين المحليين وحاملي المشاريع اعتمدت على مساهمة صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية كرافعة تمويلية لإنجاز المشاريع. وفي هذا الإطار تم إبرام 150 اتفاقية شراكة تهم برامج مندمجة تمت بلورتها مع شركاء محليين ومؤسستين مختلفين. وقد ضمت هذه الاتفاقيات 783 مشروعاً بكلفة مالية إجمالية تقدر بـ 3.9 مليون درهم. وفيما يتعلق بإقليم تاونات، فقد شكل موضوع 09 برامج مندمجة بغلاف مالي إجمالي يصل إلى 123.6 مليون درهم ساهمت فيه الوزارة من خلال صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بـ 46 مليون درهم.

وتشمل جهود الوزارة أيضاً بإقليم تاونات الرفع من التغطية بوثائق التعمير، بحيث تم إنجاز 44 وثيقة بين تصاميم التهيئة (PA) و تصاميم تنمية التكتلات العمرانية القروية (PDAR)، مصادق عليها أو في طور المصادقة، كما توجد 09 وثائق للتعمير قيد الدراسة. وتشكل الوثائق المصادق عليها إجمالاً 64 % من مجموعة وثائق التعمير التي تهم إقليم تاونات. كما أخبركم بهذه المناسبة أن المرسوم الخاص بإحداث وكالة حضرية جديدة بتاونات قد تم إيداعه بمصالح الأمانة العامة للحكومة في انتظار عرضه على توقيع السيد رئيس الحكومة.

حضرات السيدات والسادة،

إن الغاية من هذا اللقاء هي انفتاح الإقليم على تجارب وخبرات دولية، و هي فرصة أيضاً للرفع من جاذبيته ومن إمكانيات جلب الاستثمار والاستفادة من موارد تمويلية جديدة يمكن تخصيصها في مرحلة أولية نحو مشاريع نموذجية، يتم تحديدها كأولويات مجالية بتشاور وإشراك للساكنة المحلية.

وفي الأخير أغتنم هذه الفرصة لأجدد شكري لفاعليات هذا الإقليم على تعبتهم وجهودهم من أجل تنظيم هذا الورشة وإلى كل من حضروا اليوم من أجل المساهمة في إنجاح أعمال هذا الملتقى. وفقنا الله جميعاً لما نسعى إليه وراء القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.